والثاني : عقده للاسم الذى لا ينصرف .

وذكر جميع أنواع التنوين الأحد عشر . وقد أعجبنى فى هذا البحث انه لما تحدث عن تنوين المقابلة استحسن الرأى القائل بأن تنوين المقابلة فى نحو « مسلمات » تنوين تمكين ، وهو رأى « الرَّبعِى » وذلك أنه لم يقبل القول بأن التنوين فى جمع المؤنث السالم فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم . فقال : « وارى ان نظرية المقابلة التى ذكرها النحاة افتراض لا مبرر له ، فلماذا يحتم وجود تنوين فى صيغة جمع المؤنث السالم لوجود نون فى جمع المذكر السالم ؟ ثم لماذا نوسط جمع المذكر السالم هنا ؟ فلا نقول بأن التنوين فى جمع المؤنث لمقابلة النونين فى المفرد ؟ فاذا كانت الإجابة على السؤال الأخير بأن مفرد جمع المؤنث لا يوجد فيه تنوين فى أغلب الأحوال حتى يمكن مقابلته بالنونين الموجود فى جمعه فكيف نفسر الاسم الممنوع من النونين نحو أحمد ، فانها لا تنوين فيها ، ولكنها مع ذلك تجمع على « أحمدون » . فلماذا تقابل هذه النون — إذن — إذا كان المفرد لا يقبل التنوين » (١)

وانتهى بأن تـ .ن المقابله لا سبب له إلا النطق العـــربى . وتلك لفتة أعجبتنى من الباحث إلا أنه أخطأ فى استدلاله الذى بدا منطقيا ، ولكنه فاسد ، فقد وهم أن جمع « أحمـــد » العـــلم المعـــرفة هو « أحمدون » .

ولكن الواقع أن الجمع « أحمدون » مفرده « أحمـــد » النكرة ، وغاب عن ذهنه أن العلم إذا 'ثنِّىَ' أو 'جمِعَ' صار نكرة ، فالمفرد هنـــا قابل للتنوين فصارت النون فى الجمع 'مقابِلة للتنوين' فى الاسم المفـــرد فأصبح استدلاله باطلا .

---

(١) ظاهرة التنوين للجهاوى ص ٩٦ .